

عتب بحريني معارض لحكومة بغداد: مطالب العراق

عباس بوصفوان

ثرى، هل يصحُّ للمعارضين البحرينيين إظهار العتب أمام الإدارة العراقية، إزاء محدودية النصرة التي يبديها الجهاز الرسمي العراقي تجاه التعديبات المستمرة على قطاعات واسعة من شعب البحرين؟

أم على المعارضين تقدير جهد بغداد المتاح، وتفهم الظروف غير الاعتيادية التي تنوء بها الحالة العراقية، والتي تحول . كما يظهر - من دون أن تبرز حكومات بغداد المتعاقبة، منذ 2003، موقفاً أكثر جسارة مضاداً للخيار الرسمي البحريني العنيف تجاه المعارضين وبيئتهم الحاضنة، ويعلي من التأكيد العملي في حاجة حكومة المنامة لكف أذاها عن الأغلبية من مواطنيها، والبحث عن تسوية سياسية متوازنة للبلاد.

لكن الأمر لا يقتصر على البحرين، ذلك أن الأسئلة بشأن السياسة العراقية الخارجية ما لبثت أن تصاعدت مع وضع العراق لبنة جديدة في طريقه الوعر نحو إعادة الاعتبار لأحد أهم بلدان المنطقة والعالم، حضارة وإمكانيات، وكذا في مسعاه نحو رسم صورة أكثر إيجابية لنخبته السياسية، بقيادة حزب الدعوة، التي وصلت إلى الحكم في ظروف قاهرة، وقابلة للاستثمار سلبياً من خصوم بغداد الإقليميين، ومناقسي المنطقة الخضراء المحليين.

عتب الشركاء

يقول بعض المعارضين البحرينيين المعاتبين إن الكثير من السياسة العراقيين نسوا - أو انشغلوا عن - قضية البحرين وشركاءهم في النضال ضد الديكتاتورية بمجرد بلوغهم قصور المنطقة الخضراء.

لا ينكر هؤلاء أن حكومات بغداد المتتالية واجهت تحدياً وجودياً، ممتنعاً، ممتدداً، ومتعدداً، استنزف اهتمامها وقدراتها. كما لا ينفون، بل يقدرّون، حصولهم على قدر من التعاطف والدعم الإعلامي الحزبي العراقي، بيد أن عدم الالتفات والرعاية والاحتضان بالقدر الكافي والمنشود للجدور المشتركة، والمصلحة المشتركة في اتساع رقعة الحريات والسلام والديموقراطية في المنطقة، والخصوصية البحرينية . العراقية، لا بد من أن يطرح التساؤل إن كان التوارى العراقي عن شؤون اللعبة الإقليمية له ما يبرره، في وقت تبدو فيه السياسات الخارجية والأمن الإقليمي جزءاً لا ينفصل عن السلام الداخلي. (وهو ما نناقشه لاحقاً)

ولخلفيات وغايات وطنية وقومية ودينية وليست طائفية، ناضل كثير من البحرينيين

جنباً إلى جنب مع نظرائهم العراقيين ضد نظام «البعث»، إبان سنوات الجمر، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حين كان معارضو حكم «البعث» منبؤدين على المستويات كافة: لا يجدون موطئ قدم في دول العرب وإعلامها، ولا يحظون باستقبال حتى من أصغر مسؤول في وزارة خارجية، ولا يحوزون التعاطف الغربي ومراكز القوى فيه، قبل أن يتحول المزاج الأميركي والأوروبي والخليجي نحو احتضان المعارضة العراقية، بمرورهما الشيوعية والكردية والسنية، الإسلامية واليسارية، بعدما اقترف صدام حسين خطاه التاريخي باحتلال دولة الكويت، في صيف 1990.

وتظهر محطات عديدة أن الحركة السياسية البحرينية دفعت ثمناً غالباً لتعاطفها مع مطلب التغيير الديموقراطي في بغداد، ولتناغمها الأيديولوجي مع النموذج الدعوي العراقي، وخصوصاً في أعقاب تخرّج عدد من رجال الدين والأقندية من حوزة النجف وجامعات العراق منتصف الستينيات من القرن الماضي، والذي مهد لنقل التجربة الدعوية للبحرين.

وفي وقت انعدام النصير، أبرز دعاة البحرين وجمهورهم موقفاً احتجاجياً جلياً على خلفية إعدام السلطات العراقية، في كانون الأول/ديسمبر 1974، عدداً من أبرز أعضاء حزب الدعوة (عارف البصري، حسين جلوخان، عماد الطباطبائي، عز الدين القنجي ونوري طعمة) حين نشرت مجلة المواقف البحرينية إدانة لا لبس فيها لعملية الإعدام التي تمت في ما يبدو على نحو غير متوقع، وبشكل شبه سري. كانت ضربة موجعة للغاية لحزب لدعوة الأم، وينظر إليها على أنها محطة فارقة في تاريخ العلاقة بين المؤسسة البعثية والحركيين الشيعة بقيادة الإمام الصدر.

وانطوى قرار التعاطي الإعلامي مع عملية الإعدام على مجازفة، بيد أن التغاضي عن كشف عمليات القتل الممنهج لم يكن خبائراً صائباً من وجهة أصحاب القرار الدعوي حينها.

وعبر نشر خبر الإعدام، خاطرت الجماعة الدعوية البحرينية بكشف رؤى وتوجهات حزبية وسياسية كان يراد لها أن تظل مستورة أو راكدة، وتعملت تحت السطح، لولا تطورات دراماتيكية وغير محمودة العواقب في الجوار العراقي، وتضيق إعلامي وأمني وسياسي في بغداد والنجف وكربلاء، وعموم المناطق العراقية، بل ومختلف البلاد العربية، إلا ما ندر، يتزافق مع بطش بعثي غير معهود ضد من ينظر إليهم كأبرز خصوم الحزب «القائد» في العراق.

الراحل عبدالله المدني (1939 – 1976) كان رئيساً لتحرير المواقف، التي نشرت خبر الإدانة. ويعد الرجل من بين أقدم أعضاء حزب الدعوة البحرين، وعضواً في برلمان 1973 المنحل، وقد اغتيل بعد نحو عامين من نشر الخبر، مع أن دوافع الاغتيال لا صلة لها بذلك، كما تقول التحقيقات الرسمية.

في تلك الفترة، بُعيد الاستقلال، والبدء في مسيرة بناء المؤسسات الدستورية، برزت الكتلة الدينية الشيعية، وأزعرها المختلفة، رقماً فاعلاً في المعادلة الوطنية، وفي انتخابات 1973، ومداومات المجلس التأسيسي - الذي كلف صياغة دستور دولة البحرين . والمجلس الوطني (البرلمان)، الذي حلّه أمير البلاد، في آب/ أغسطس 1975، بعد نحو عام ونيّف على تشيئه.

تزامناً، كان الناشطون البحرينيون جنباً إلى

يقول معارضون بحرينيون

إن الكثير من الساسة

العراقيين انشغلوا عن

قضية البحرين

جنب مع أشقائهم العراقيين، يوزعون النسخة ذاتها من خبر مجلة المواقف، في العاصمة البريطانية لندن، لتعريف الساسة الإنكليز بحجم التعديبات على حقوق الإنسان في عراق «البعث»، واقتارّه إلى المؤسسات الدستورية المنتخبة، في وقت كانت فيه البحرين تعيش مرحلة إيجابية بالتزافق مع شيوع قدر من الحريات الإعلامية والمدنية، وإصدار دستور متوافق عليه، يمنح المؤسسة التشريعية صلاحيات لا لبس في قدرتها على خلق نوع من التوازن في نظام الحكم بين العائلة الحاكمة والقوى السياسية.

ما يعني، أن المواقف المنددة بالممارسات البعثية، حينها (1974)، ارتفعت في بحرين الاستقلال والدستور والارتخاء الأمني، أملاً بعراق أكثر انفتاحاً، وإيماناً بأن سيادة القانون في الجوار، أمر حيوي لاستدامته في البحرين.

وحتى في وقت الشدة الوطنية، وسطوة قانون أمن الدولة الصادر بعد تعليق الدستور (1975)، سجل البحرينيون إدانة صاخبة لإعدام الشهيد الصدر، في 1980. وينظر إلى جميل العلي (1957 – 1980)، باعتباره في طليعة شهداء بحرين ما بعد الاستقلال، من الإسلاميين، في قضية مرتبطة بحدث خارجي (عراقي).

«معرب» المسكونة بضيق، اسمه حزب الله

للتطورات والأحداث التي تعرّض لها لبنان ومرّت بها المنطقة. يتحاشون الخوض في الأسباب التي تشكّل فيها حزب الله وسيرورة حضوره التاريخي، ولا يجدون أنفسهم مضطرين للبحث في الإطار الأكثر شمولية من أجل فهم حركة الاعتعمار في المنطقة ووجود «إسرائيل» ومشروع أميركا لترتيب المنطقة

«القوات» في اعتراضاتها

على حزب الله

تعتمد على الدوام

مقياساً خاطئاً

بما يحفظ لها سيطرة مطلقة على المصالح والسياسات والانفعالات داخلها. ويتفاوضون، في الوقت الذي يدعون غلواً قطيعاً حول مفهوم الدولة، الدخول في أي نقاش حول ما كانوا عليه، وكيف كانوا يفكرون وما زالوا، وماذا كانوا يفعلون وما زالوا لتسويق وهمهم المتضخم. لا يشعرون أنهم انتهكوا الحرمات وكانوا أسياذ التخريب لفترة طويلة وكانوا دمية في يد متلاعبين كثر، وأن نزعة التبعية عندهم باتت أقرب إلى العادة المرضية!

ولقي العلي حنقه، في السجن، تحت وطأة التعذيب، في مايو 1980، بعد بضعة أيام من اعتقاله، بتهمة مشاركته في تظاهرة صاخبة نظمت في العاصمة المنامة، بغرض التنديد بقرار حكومة صدام حسين تنفيذ عقوبة الإعدام ضد آية الله الشهيد محمد باقر الصدر، مؤسس حزب الدعوة.

وكما تم التنكيل بأعضاء حزب الدعوة في العراق، كان عصر الثمانينيات قاسياً على الإسلاميين الحركيين البحرينيين من مختلف التوجهات، وشمل القمع والسجن والتهجير أعضاء الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وأعضاء حزب الدعوة البحريني المنحل، فيما كان نصيب اليسار البحريني جلاً، تعذيباً وتهجيراً، وخصوصاً قبل الاستقلال، أما تضحيات الإسلاميين الشيعة فقد سجلت علامة فارقة في النضال الوطني في العقود الثلاثة الأخيرة، في حلقة جديدة وممتدة من الكفاح نحو المساواة والحريات والعدالة، الذي أسهمت فيه مختلف ألوان الطيف البحريني.

وإثر اندلاع «الانتفاضة الشعبانية» (1991) وشمولها مساحات واسعة من العراق، مستثمرة تقهر جيش صدام من الكويت على وقع القصف الجوي الأطلسي والعربي، أهدمت السلطات العراقية عشرة بحرينيين كانوا يدرسون العلوم الدينية والدنيوية في حوزة النجف وجامعة بغداد، كجزء من ردة الفعل الماظضة من قبل حكومة البعث ضد المدن المنتفضة.

وعاشت الأسر البحرينية كحال العوائل العراقية، القلق والألم والفرق، أكثر من عقد من الزمن، في ترقب مرير لمعرفة مصير أحبائهم. ثم فوضت أمرها إلى السماء، حين تأكد للرأي العام، في آب/ أغسطس 2003، أن أبناء البحرين فارقوا الحياة، إعداماً على يد أجهزة صدام، وفق ما أظهرت التحقيقات الرسمية العراقية. وقد شارك بحرينيون إلى جانب إخوتهم العراقيين في صد العمليات العسكرية التي شنتها قوات صدام ضد المنتفضين في منطقة الأهوار، الواصلة بين إيران والعراق. لكن يجدر التنبه هنا إلى أن تضحيات العراقيين، سابقاً وراهناً، ضد صدام حسين أو في سبيل بناء الدولة ومؤسساتها، أو ضد الإرهاب القاعدي والداعشي، تصغر أمامها السند والتعاطف من أي جهة أتيا.

الجذور والأمال المشتركة

الجذر الأيديولوجي الواحد (الإسلام السياسي الحركي)، والانتماء الحزبي الواحد (حزب الدعوة) والقيادة الدينية الواحدة (مرجعية الإمام الصدر)، والأمال المتماثلة في بلد يجيا فيه الجميع تحت مظلة القانون، والهموم

هناك كم هائل من الوقائع التي تُظهر فيها «القوات» تحيزها للمشغلين عرباً وغربيين وصهاينة، وبكونها أداة طيّعة لسيادها دون حساب للنتائج الكارثية التي ترتبت على لبنان. «القوات» أرادت دائماً اغتنام الفرص عند نقطة التلاقح بين المصالح الهائلة لأميركا وإسرائيل والسعودية في لبنان، والكوارث العظمى التي تحل باللبنانيين. نظرية استغلال الأزمات والماسي كانت حاضرة بقوة في أدبيات القوات منذ الحرب الأهلية ومخاطر الوجود الفلسطيني ثم السوري، إلى تصوير المسيحيين بحالة جلجلةٍ دائمة، ومعاناتهم المستمرة بفعل لعنة المحيط الإسلامي ومحاولات الطوائف الأخرى التغلّب عليهم ديمغرافياً وتغيير الموازين والمعادلات السياسية (الطائف نموذجاً)، إلى لحظة اغتيال الرئيس الحريري وخروج القوات السورية، إلى المحكمة الدولية والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ، مروراً بأزمات «الربيع العربي» ولا سيما الحرب في سورية وانعكاسها على مجمل الأوضاع في لبنان، وصولاً إلى أزمة الإقالة السعودية للرئيس سعد الحريري، والتي سعت القوات للاستفادة إلى أقصى حد من نتائجها لتحجز مقعداً لها في المعادلات الداخلية ولتظهر في مظهر التابع الأمين، المتماهي مع القوى الخارجية وأنساقها السياسية والثقافية.

صادق، النايلسي*

القوات اللبنانية مسكونة بضيق عميق اسمه حزب الله. مشكلتها معه تبدأ من أيديولوجيا يتمسك بها المنضوون إليه وتعمس حالة الرفض للوجود الإسرائيلي كياناً ومشروعاً وصيغة، مروراً بفائض قوته العسكرية وتأثيرها على قرار الدولة واحتكارها للسلاح، ولا تنتهي بأدواره الإقليمية حيث يُشكل لبنان بحسب رئيسها سمير جعجع: «مجرد محافظة صغيرة في أمة هذا الحزب الذي يؤمن بالخلافة على طريقته».

أختارت «القوات» في مواجهتها حزب الله تصوير تاريخه وحاضره تصويراً (فوق وطني)، وذلك حين تُظهره مرتبطاً بدولة دينية (إيران)، منذ لحظة التماس التاريخي بانتصار الثورة الإسلامية عام 1979 والتي شكّلت منبع قيمه الثقافية وتوجهاته السياسية والعسكرية. وهذا ما رشح، بحسب القواتيين، النزعة المعارضة والمناهضة له في مواقف وضمائر اللبنانيين. فعندما يتبع حزب الله للولي الفقيه لا يعود الخلاف له علاقة بالتنافس المحلي بين الأحزاب أو بالمواقف والسياسات والتقديرات حول قضايا داخلية، بل في تجاوز حزب الله لتقاليد وشروط ومتطلبات السيادة اللبنانية؛ فالقواتيون يرون أنّ حزب الله هو امتداد للصيغة الثورية

”

“

”

“